حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 421 الأربعاء 31 أغسطس 2022

وزير المالية:

إجراءات استثنائية لتيسير الإفراج عن الواردات

حابي

أعلنت وزارة المالية، حزمة إجراءات استثنائية لتيسير الإفراج عن الواردات، وتخفيف الأعباء عن المستثمرين، والمستوردين، فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، على نحو يُسهم في خفض أعباء الأرضيات والغرامات، خلال الأيام المقبلة، ومن ثم تقليل تكاليف السلع على المواطنين.

وقال وزير المالية الدكتور محمد معيط، إنه تم بالتنسيق مع البنك المركزي، ووزارتي النقل، والتجارة والصناعة، وغرف الملاحة، والتوكيلات الملاحية، التوافق على عدة إجراءات ميسرة؛ تُسهم في منع تكدس البضائع بالموانئ.

وأوضح معيط أنه سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة الإفراج عن أي شحنات أنهت الإجراءات الجمركية وتنتظر نموذج تمويل الواردات «نموذج 4» بالتنسيق مع البنك المركزي، ووزارة التجارة والصناعة.

أضاف الوزير، أنه تم وقف تحصيل الغرامات الجمركية من المستثمرين والمستوردين المتأخرين فى إنهاء الإجراءات الجمركية بسبب المستندات

الدكتور محمد معيط وزير المالية

المطلوب استيفائها من الجهات ذات الصلة؛ بما يُساعد في تخفيف الأعباء عنهم، ومن ثم لا يكونون مضطرين لإضافة هذه الغرامات الجمركية إلى تكاليف السلع.

وأوضح أنه سيتم السماح للتوكيلات الملاحية بنقل البضائع المستوردة من الموانئ إلى المستودعات والموانئ الجافة خارج المنافذ الجمركية، بحيث يكون النقل باسم التوكيلات الملاحية، أو باسم المستوردين وفقًا للإجراءات المقررة.

ولفت وزير المالية إلى أن مصلحة الجمارك تتعهد للتوكيلات الملاحية بعدم الإفراج عن الشحنات المنقولة بأسماء المستوردين خارج المنافذ الجمركية إلا بعد إصدار هذه التوكيلات لـ«إذن التسليم»؛ لحفظ مستحقاتها؛ على نحو يُسهم في إعفاء المستثمرين والمستوردين من الأعباء الإضافية لتخزين البضائع بالموانئ "قيمة الغرامات والأرضيات والحراسات".

وأشار إلى أنه تم مد المهلة المقررة للسلع الغذائية لأربعة أشهر قبل تحويلها إلى «مهمل» بمراعاة تاريخ الصلاحية، و6 أشهر للمنتجات غير الغذائية، لحين الانتهاء من استيفاء المستندات المطلوبة من الجهات ذات الصلة.

تغطية شاملة 2

الدكتور علاء عز
أمين عام اتحاد الغرف المصرية

محمد الدماطي
العضو المنتدب لشركة الصناعات الغذائية العربية – دومتي

المهندس سمير نعمان
رئيس قطاع المبيعات بشركة حديد عز

منى بدير
محلل الاقتصاد الكلي

شركة نعيم للوساطة السمسار المنفذ للصفقة

نقل ملكية مقابل دين وراء صفقة الحجم الكبير على أسهم زهراء المعادي للاستثمار

رنا ممدوح

كشف هشام أبو العطا، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة القابضة للتشييد والتعمير، أن صفقة الحجم الكبير المنفذة على 38 مليون سهم من أسهم زهراء المعادي للاستثمار والتعمير هي عبارة نقل ملكية مقابل دين بين شركة تابعة وشركة قابضة.

وقال أبو العطا في تصريحات خاصة لحابي إن الصفقة الأخيرة كانت عبارة عن سداد كامل المديونية المستحقة من شركة المعادي للتنمية والتعمير إلى الشركة القابضة للتشييد والتعمير، حيث استحوذت القابضة على عدد الأسهم بقيمة المديونية.

وأعلنت إدارة البورصة المصرية صباح أمس عن تنفيذ صفقة من خلال آلية الصفقات ذات الحجم الكبير على أسهم شركة زهراء المعادي للاستثمار والتعمير لعدد 38 مليون سهم والتي وتمثل نحو 14.39% من إجمالي أسهم الشركة بقيمة 343.9 مليون جنيه.

وقامت شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية بدور شركة السمسرة المنفذة للصفقة.

ومنذ أيام قلصت شركة المعادي للتنمية والتعمير حصتها في رأسمال زهراء المعادي للاستثمار والتعمير لتصبح 36.95% بدلًا من 45.19% لصالح الشركة القابضة للتشييد والتعمير والتي استحوذت على حصة بنسبة 8.33%.

التفاوض مع 3 صناديق محلية وأجنبية

ديسربتيك تستهدف الوصول بحجم الصندوق إلى 30 مليون دولار أكتوبر المقبل

إسلام سالم

قال محمد عكاشة، مؤسس صندوق ديسربتيك المتخصص في الاستثمار بشركات التكنولوجيا المالية، إن حجم الصندوق وصل إلى نحو 25 مليون دولار حتى الآن، مستهدف أن يتخطى 30 مليون دولار قبل نهاية العام الجاري، نظرًا لإجراء عدد من المفاوضات بمراحلها النهائية خلال الفترة الحالية.

وأضاف عكاشة، في تصريحات خاصة لحابي، أن عمليات التفاوض تتم مع 3 صناديق محلية وأجنبية تستهدف الاستثمار في صناديق استثمار أخرى، وبعد إتمام المفاوضات بشكل نهائي سيتم الحصول على أكثر من 5 ملايين دولار، متوقعًا الإعلان عن المستثمرين الجدد في رأس مال الصندوق شهر أكتوبر المقبل.

وأكد مؤسس صندوق ديسربتيك، أن الصندوق يستثمر في نحو 12 شركة حتى الآن على أن تتم زيادة عدد الشركات التي سيتم الاستثمار فيها إلى 16 شركة قبل نهاية العام الجاري، منوهًا أن جميع استثمارات الصندوق موجهة لشركات محلية متخصصة في التكنولوجيا المالية، أو على أقل تقدير تكون التكنولوحيا المالية جزءًا أساسيًا في عملها.

وأوضح أن عام 2023 يعد الأخير بالنسبة لاستثمارات الصندوق، متوقعًا إطلاق صندوق آخر جديد مع بداية 2024، إلا أنه من الصعب الكشف عن أي تفاصيل بشأنه خلال الفترة الحالية.

محمد عكاشة مؤسس صندوق ديسربتيك المتخصص في الاستثمار بشركات التكنولوجيا المالية

وشدد أن الشركة ترى السوق بشكل إيجابي للغاية، فالشركات أصبح لديها اتجاه عام خلال الفترة الحالية نحو تحقيق معدلات نمو وربحية بشكل أساسي بعد الظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم حاليًا، وهو أمر إيجابي للغاية، مؤكدًا أن الشركات التي يستثمر فيها الصندوق معظمها لديها هذا التوجه من الأساس وهو ما كان يبحث عنه الصندوق.

وكان محمد عكاشة مؤسس صندوق ديسربتيك قد أعلن عن أول استثمارات الصندوق في شركة خزنة العاملة في وضع حلول مصرفية ومالية بواسطة تطبيق المحمول كبديل للحلول النقدية.

و15% على أساس سنوي

أميك: مبيعات سيارات الركوب تعمق خسائرها وتفقد 50% خلال يوليو

شاهندة إبراهيم

واصلت سوق السيارات المصرية تراجعها لتخسر نحو 16.5% لتتوقف مبيعاتها عند 135 ألف و86 وحدة خلال الأشهر السبعة الأولى، في مقابل 161 ألف و781 مركبة في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وعمق قطاع الركوب خسائره ليفقد نحو 15% إلى 101 ألف و 514 سيارة، مقارنة مع 118 ألفًا و915 عربة.

وفقد قطاع الأتوبيسات نحو 24.2% لتغلق مبيعاته عند 10 آلاف و371 وحدة بدلًا من 13 ألفًا و682 عربة.

وتراجع قطاع الشاحنات بما نسبته 21% إلى 23 ألفًا و201 شاحنات، في مقابل 29 ألفًا و184 ناقلة.

أما على مستوى شهر يوليو منفرد، فلاحق التراجع أيضا المبيعات الإجمالية للسوق لتفقد نحو 45.6% إلى 12 ألفًا و768 وحدة، في مقابل 23 ألفًا و470 عربة.

وخسر قطاع الركوب على أساس شهري نحو 50.2% دفعة واحدة، لتغلق المبيعات عند 8 آلاف و839 وحدة، بدلًا من 17 ألفًا و869 مركبة.

وهبطت مبيعات الأتوبيسات بنحو 29.7% إلى 1319 أتوبيسًا، بدلًا من 1876 وحدة.

وهوت مبيعات الشاحنات بنحو 31.4% لتتوقف عند 2556 ناقلة مقابل 3 آلاف و725 وحدة.

وتواجه تجارة السيارات معوقات عديدة تتعلق بعجز شديد في المعروض مما أدى إلى اختفاء ماركات عديدة واستحفال لظاهرة البيع بسعر أعلى من الرسمي.

إذ أثر قرار البنك المركزي الصادر في فبراير الماضي بوقف العمل بنظام التحصيل المستندي في العمليات الاستيرادية والعمل بالاعتمادات المستندية، إلى عرقلة نشاط تجارة السيارات.

وتشير تصريحات للعاملين في قطاع السيارات إلى أن الشركات العاملة في السوق لم تجر أي عمليات استيرادية منذ 5 أشهر.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- البورصة المصرية تصعد 0.1% بالختام والتداولات تتجاوز 1.7 مليار جنيه
- عوائد سندات الخزانة الأمريكية تسجل مستويات مرتفعة جديدة مع استمرار مخاوف التضخم
- النفط يهوي حوالي 6 دولارات للبرميل بفعل مخاوف حيال الطلب
- إيني الإيطالية تخطط لإقامة مشروعات تنتج 10 جيجاوات من الطاقة المتجددة في مصر
- الأسهم الأوروبية تهبط لثالث جلسة مع تنامي المخاوف حيال الركود وأسعار الفائدة

حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 421 الأربعاء 31 أغسطس 2022

الدكتور علاء عز أمين عام اتحاد الغرف المصرية:

مد المهلة المقررة للسلع قبل تحويلها إلى «مهمل» يأتي استجابة لمطالب الاتحاد

الإعلان عن الإسراع بالإفراج عن الشحنات كافٍ حاليًا لمجتمع الأعمال

باره عريان

أكد الدكتور علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف المصرية أن القرارات الأخيرة التي كشف عنها وزير المالية تعكس حالة من التناغم والتناسق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية، فهي محاولة حقيقية للتيسير وحل المشكلات للصانع والتاجر ومؤدي الخدمات.

وقال إن ندرة العملة الأجنبية تعد إحدى المشكلات التي تصدرت الساحة خلال الآونة الأخيرة، وأسفر عن وصول بضائع إلى الموانئ، لم يتمكن المستوردين من الإفراج عنها، نظرًا لكونها في عهدة شركة الشحن بالنقل البحري، إلى أن يقوم البنك بتحويل الأموال بالعملة الأجنبية إلى المصدر، وبالتالي تتحول إلى حيازة المصنع إذا كانت مستلزمات إنتاج، أو المستورد إذا كانت سلعة تامة الصنع.

وأضاف أن تراكم البضائع في الميناء، ينتج عنه تكاليف أرضيات، سيضطر المستورد إلى تحميلها على سعر المنتج النهائي للمستهلك، لافتًا إلى أن مرور شهرين على السلع في الميناء، يتسبب في طرحها بمزاد للبيع، وهو ما لا ينفي أن المستورد سيظل ملزمًا بسداد قيمة الشحنة إلى المصدر، وقال: "طلبنا ألا تباع البضائع كـ"مهمل"، فليس ذنبي كمستورد أنني قمت بإيداع قيمة الشحنة

الدكتور علاء عز أمين عام اتحاد الغرف المصرية

بالجنيه في البنك، ولم يتمكن البنك من تدبير عملة".

وأكد أن اتخاذ قرار مد المهلة المقررة للسلع قبل تحويلها إلى "مهمل"، لحين الانتهاء من استيفاء المستندات المطلوبة من الجهات ذات الصلة، يعد بمثابة استجابة لهذا المطلب، وأن حزمة الإجراءات التي تم إصدارها تمثل الحل الوحيد لتلك المشكلات.

ونوه إلى أن الإجراء الخاص بالسماح للتوكيلات الملاحية بنقل البضائع المستوردة من الموانئ إلى المستودعات والموانئ الجافة خارج المنافذ الجمركية، يعد أحد الحلول الهامة، لافتًا إلى رسوم الأرضيات في الميناء الجاف، تمثل 10% من التكلفة بالميناء، مضيفًا أن ذلك الإجراء تزامن مع إلغاء الغرامات للشحنات التي يرجع التأخير فيها إلى عدم قيام البنك بتحويل الأموال.

وقال إن الإعلان عن الإسراع بالإفراج عن الشحنات التي أنهت الإجراءات الجمركية وتنتظر نموذج تمويل الواردات "نموذج 4"، يعتبر أمرًا كافيًا بالنسبة لمجتمع الأعمال، فهو يعني الإفراج عما هو جديد، إلى جانب جزء من القديم، مما يعكس أنه من الممكن الانتهاء من هذا التزاحم خلال شهر أو شهرين، وتابع: "لا نتوقع أن يتم الإفراج عن جميع الشحنات السابقة والجديدة في الوقت ذاته، ومن المتوقع الانتهاء من التكدس خلال فترة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية العالمية والمحلية".

المهندس سمير نعمان رئيس قطاع المبيعات بشركة حديد عز:

الإجراءات تمثل حلًّا لمشكلة تكدس الموانئ .. ولم تتطرق إلى ملف الاستيراد

باره عريان

قال المهندس سمير نعمان، رئيس قطاع المبيعات بشركة حديد عز، وعضو المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات، إن الإجراءات التي أعلن عنها وزير المالية أمس، تعد قرارات مباشرة تستهدف حل مشكلة تكدس الموانئ الناتجة عن عدم فتح الاعتمادات المستندية، وهو ما لا يعني إيجاد حل لملف الاستيراد.

وأكد أن البنوك هي الجهة المنوطة بحل المشاكل في هذا الملف، من خلال تمويل العمليات الاستيرادية.

وأشار إلى أن هذه القرارات ستسفر عن تكاليف إضافية متمثلة في إعادة النقل والتخزين، ذلك فضلًا عن مصروفات التخزين الخاصة بالتوكيلات الملاحية أو مخازن المستودعات الجافة، لافتًا إلى أن رسوم الأرضيات في الميناء الجاف أعلى من الموانئ، موضحًا أنه بناء على

فك الأزمة الحالية يكمن في قيام البنوك بتمويل العمليات الاستيرادية

تكاليف إضافية متمثلة في مصروفات النقل وإعادة التحميل والتخزين

تلك المستجدات سيكون المستورد ملزمًا بتحمل أعباء النقل والتخزين الداخلي للمرة الثانية.

وتوقع زيادة أسعار تلك الخدمات

المهندس سمير نعمان رئيس قطاع المبيعات بشركة حديد عز

النقل وإعادة التحميل والأرضيات في الموانئ الجافة أو مستودعات التوكيلات الملاحية.

وأضاف أنه كان من الضروري أن تكون هذ الإجراءات مصحوبة بإلزام بعدم رفع أسعار تلك الخدمات، أو الإعفاء من هذه التكاليف، فعلى الرغم من أن تلك المشكلة ليست بسبب المستورد، إلا أنه من سيتحمل عواقبها، ومن ثم المستهلك.

وقال: "ننتظر اتخاذ البنك المركزي القرار المناسب، في ضوء المتاح من إمكانيات"، منوهًا إلى أنه من الممكن حل الشق الخاص بعدم وجود إمكانية على مستوى الحصيلة من العملة الأجنبية لمواجهة طلبات الاستيراد كافة، من خلال الترشيد ووضع قوائم للسلع الأساسية والاستراتيجية تضم الأولويات التي سيقوم بتمويلها، وأن يتم الإعلان عن السلع التي لن يتم تمويلها في الوقت الحالي.

بمجرد تنفيذ هذا القرار، خاصة في ظل وجود إلزام بنقل البضائع وعدم البقاء في الميناء أكثر من 3 أو 4 أيام، الأمر الذي من شأنه فتح الباب لزيادة مصروفات البنك المركزي المصري والسلطات النقدية على المواءمة بين السيولة الدولارية المتاحة وحجم الاحتياجات المطلوبة.

وتابعت: من ضمن العوامل المتوقع أن تساهم في توفير السيولة الدولارية لتتناسب مع الاحتياجات المطلوبة هو سير الدولة في مفاوضات جيدة مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد.

وتوقعت أن يتأثر سعر الصرف خلال الفترة القادمة وينعكس على مساره بالهبوط، وتراجع قيمة الجنيه المصري أمام الدولار.

وفيما يخص التأثير المتوقع على معدلات التضخم، ترى منى بدير، محلل الاقتصاد الكلي أن القرارات قد تساهم في التخفيف من حدة التضخم غير أنه من المستبعد أن يتراجع التضخم في الفترة المقبلة، بسبب وجود عدد من الضغوطات التي تدفعه لمواصلة الصعود، أهمها استمرار الضغوط على سعر العملة والذي من المتوقع أن يستمر تأثيره على التضخم.

تدبير النقد الأجنبي ضرورة قصوى

الدماطي: التعويم قادم لا محالة ويجب الإسراع به لتغطية البضائع بالموانئ

إسلام سالم

قال محمد الدماطي، العضو المنتدب لشركة الصناعات الغذائية العربية – دومتي، إن قرارات وزير المالية الدكتور محمد معيط، بشأن الشحنات المستوردة تعد مسكنات فقط ولن تحل الأزمة، في ظل عدم توافر الدولار اللازم لتغطية الشحنات بالموانئ.

وأضاف الدماطي، في تصريحات خاصة لحابي، أن الأوضاع الحالية لم تكن لتحدث حال اجتماع الحكومة مع بعضها البعض بجانب البنك المركزي قبل اتخاذ أي إجراءات هامة، موضحًا أنه سبق وحذر من حدوث الأزمات التي نشهدها حاليًا إلا أنه لم يتحرك أحد لمحاولة منع حدوثها.

وطالب بضرورة العمل بأقصى سرعة لتدبير النقد الأجنبي اللازم لتغطية البضاعة بالموانئ، والذي يعد ضرورة قصوى خلال الفترة الحالية، مؤكدًا أن

محمد الدماطي، العضو المنتدب لشركة الصناعات الغذائية العربية – دومتي

التعويم قادم لا محالة والإسراع في تنفيذ هذا الأمر سيكون أفضل من التأخير في ظل الوضع الحالي، فكلما تأخر الأمر تضررنا بشكل أكبر.

منى بدير:

انخفاض متوقع في قيمة الجنيه بعد قرارات وزارة المالية

رنا ممدوح

توقعت منى بدير، محلل الاقتصاد الكلي، أن تساهم القرارات التي اتخذها وزير المالية بالأمس للإفراج عن الواردات في الضغط على سعر الصرف، ولكن ستخفف من حدة الضغط خلال الفترة القادمة على التدفقات النقدية المرتقبة سواء من الاستحواذات الخليجية المتوقعة في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي بالإضافة إلى توقعات بمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكان د. محمد معيط وزير المالية قد أعلن أمس عن حزمة من القرارات لتيسير الإفراج عن الواردات تضمنت منع تكدس البضائع بالموانئ، ووقف تحصيل الغرامات الجمركية من المتأخرين عن إنهاء الإجراءات ومد المهلة المقررة للسلع الغذائية لأربعة أشهر و6 أشهر للمنتجات غير الغذائية.

وترى أن تلك القرارات لن تكون

منى بدير محلل الاقتصاد الكلي

الأخيرة متوقعة أن تصدر الحكومة حزمة من التيسيرات الفترة القادمة هدفها الرئيسي رفع الحظر على قيود الواردات تدريجيًا بما يتناسب مع قدرة

سداد مستحقات التوكيلات الملاحية بالنقد الأجنبي

رجال الأعمال: عدم قدرة المستوردين على توفير الدولار العقبة الأساسية حاليًا

إسلام سالم

قال المهندس خالد حمزة، رئيس لجنة الاستيراد والجمارك بجمعية رجال الأعمال المصريين، إن قرارات وزير المالية الدكتور محمد معيط جيدة خلال الوقت الحالي، مؤكدًا أن هناك ضرورة لتوفير النقد الأجنبي الذي يساهم في تيسير أعمال المستوردين.

وأضاف حمزة، في تصريحات خاصة لحابي، أن مد المهلة المقررة للسلع الغذائية داخل الموانئ لأربعة أشهر قبل تحويلها إلى مهمل بمراعاة تاريخ الصلاحية، جاء بعدما كانت المهلة شهرًا واحدًا فقط وهي مدة لم تكن كافية ليتم مدها لشهرين ولم تكن كافية هي الأخرى نظرًا لاحتمالية استغراق الإجراءات المطلوبة فترة أطول في بعض الأحيان، ليتم مدها إلى 4 أشهر.

وأكد رئيس لجنة الاستيراد والجمارك بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن مهلة الأربعة أشهر كانت ممنوحة للمستوردين بالفعل قبل أزمات كورونا والشحن وسلاسل الإمداد والحرب الروسية الأوكرانية والتي تسببت في اتخاذ بعض القرارات كان منها خفض المدة لتتلاءم مع تلك الظروف.

وأوضح أن هناك شحنات عديدة للغاية تنتظر نموذج 4 حيث يقوم البنك بالحصول على توقيع المستورد على مستند يقر فيه بدفع قيمة الشحنة للمورد فور استلام نموذج 4، وبالتالي فهذا النموذج يتم إصداره من جانب البنك عند توافر النقد الأجنبي اللازم لتغطية قيمة الشحنة، والذي ينص على أن الشركة الموردة ستحصل على قيمة الشحنة في التوقيتات المتفق عليها من جانب البنك.

وأشار إلى أن السماح للتوكيلات الملاحية بنقل البضائع المستوردة من الموانئ إلى المستودعات والموانئ الجافة خارج المنافذ الجمركية، سيساهم في الحد من تراكم البضائع بالموانئ ليتم النقل لميناء 6 أكتوبر أو العاشر من رمضان على سبيل المثال، منوهًا أن عدم الإفراج عن الشحنات المنقولة خارج المنافذ الجمركية إلا بعد إصدارها لإذن التسليم، يحمي حقوق التوكيلات الملاحية.

وطالب بضرورة تخفيض رسوم الأرضيات وتسهيل الإجراءات وتيسير الحركة والتداول وعدم تحميل المستوردين تكاليف باهظة عند نقل البضائع إلى الموانئ الجافة والمستودعات وأماكن التخزين، خاصة أن سداد أي رسوم مستحقة للتوكيلات الملاحية يكون بالنقد الأجنبي، وهي العقبة الأساسية التي تواجه المستوردين لعدم قدرتهم من توفير الدولار خلال الفترة الحالية.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- مذكرة تفاهم بين هيئة الاستثمار وستيلانتس العالمية لصناعة السيارات
- إنرشيا تطلق مرحلة جديدة بمشروع چيفيرا باستثمارات 3.8 مليار جنيه
- الرقابة المالية تصدر أول رخصة لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفق صيغ التمويل الإسلامي
- قرار وزاري بضرورة وجود سجل تجاري ساري لكل الأنشطة التموينية
- سعر بيع الدولار في البنك المركزي يرتفع قرب مستوى 19.28 جنيه